أثرُ الاقتران في تغيير الأحكام النّحويّة

أ.د. وعد دليان انور

جامعة تكريت / كليّة التّربية طوز

The effect of conjunction in changing grammatical rules

Prof. Waad Dalian Anwar

Tikrit University / College of Education Tuz

ملخص البحث

إن السّعي من طرف النّحويين وراء إظهار الخفايا الجماليّة التي تحويها النّصوص النحويّة ووضعها ضمن أولوياتهم لم تكن غائبة عن خواطرهم وقصد غاياتهم، من أجل توجيه أذهان المتلقين إلى مساعيهم المطلوبة وغاياتهم المرجوّة، وقد تناثرت تلك الأسرار بين ثنايا تلك النّصوص، وتحققت من طريق عدد من العناصر النحويّة التي حدّدت وجهات تلك التّراكيب ودلالاتها، فكان (الاقتران) من بين تلك العناصر المحقّقة لتلك الأغراض المفيدة.

فكان دوره مجديا وأثره كبيرا، للوصول إلى الغايات التي تسهّل على المتلقين الوصول إليها، وقد جاء في مواضع مختلفة من مستويات الكلام، مما دعانا إلى العزم لإخراج تلك الآثار تقريبا لصور الفهم وإصابة لمقاصد النّصوص.

أما طبيعة المادة فقد اقتضت أن تكون البداية ضمن ثلاثة اتّجاهات، فقد تمثّل الأول في بيان أثره في الأحكام من حيث التقديم والتأخير، والثاني في بيان أثره في الأحكام من حيث الحالات الإعرابية، أمّا الثالث فقد جاء ليبين أثره في الأحكام من حيث القبول والرّد.

Abstract

The grammarians› pursuit of revealing the aesthetic secrets contained in the grammatical texts and placing them among their priorities was not absent from their thoughts and intended goals. This was for the sake of directing the minds of the recipients to their desired endeavors goals. These secrets were scattered among the folds of these texts, and were achieved through a number of grammatical elements that determined the directions of these structures and their meanings. Conjunction is among those elements that achieved those useful purposes. Its role was useful and its effect was great in reaching the goals that facilitate the recipients› access to them. It came in different places in the levels of speech, which prompted us to resolve to extract those effects approximately to the images of understanding and hit the objectives of the texts. The nature of the material required that the beginning be within three directions. The first was represented in explaining its effect on the rulings in terms of advancement and delay, the second was in explaining its effect on the rulings in terms of grammatical cases, and the third came to explain its effect on the rulings in terms of acceptance and rejection.

المقدمة:

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فإنَّ الولوج في أعماق النّصوص، والبحث عن أسرارها عمل ليس بيسير، لما تحملها من مدارك لا يمكن فهمها إلا من طريق فهم مقاصدها، فمن أجل إيصال تلك المقاصد إلى المتلقين، فقد وجدت النحويين يستعملون عددًا من العناصر النحوية التي تسهل بلوغها، وكان من بين تلك العناصر (الاقتران).

وعلى هذه الأساس جاء العزم، وزاد الشوق لملاقاة تلك النّصوص المتناثرة في مؤلفات النّحويين، لبيان أثر الاقتران فيها وكيفيّة تغيير الأحكام على هديه، وقد اختلفت تلك الآثار باختلاف مستويات الكلام، مما جعل ذلك الأمر على تسمية عنوان البحث بـ(أثر الاقتران في تغيير الأحكام النحويّة).

أما خطّة البحث فقد اقتضت طبيعة المادة المجموعة بين أيدينا أن تكون وفق ثلاثة محاور:

الأول: أثر الاقتران في الأحكام من حيث التقديم والتأخير.

والثاني: أثر الاقتران في الحالات الإعرابيّة.

أما الثّالث: فقد كان بيان أثر الاقتران في الأحكام من حيث القبول والرّد.

وما يستدعيه المقام في نهاية المطاف، هو الشّكر لله تعالى على إعانته لإكمال هذا العمل، راجين به بلوغ غاية خدمة اللغة العربية، وهذا السّعي هو ما دأبنا إليه وهو مقصدنا، والله تعالى من وراء القصد.

التَّوطئة:

الاقتران بين المفهوم والتّأسيس:

إنَّ تتبع لفظة معينة لبيان أثرها عند النّحويين يقتضي استجلاء مفهومها من حيث اللغة والاصطلاح، ليكون هذا الإيضاح مهادًا يكشف عن كيفية البناء التأسيسي لتلك المفردة واستعمالها عند النحويين، وعلى هذا كان البدء ما للوصول إلى تلك الغاية.

ففي اللغة يعني الاقتران الاتصال بالشيء ومصاحبته، فقد قال نشوان بن سعيد الحميري(ت٥٧٢هـ): «الاقتران: اقتران الشَّيء بالشَّيء: أي قاربه ودناه كأنهما مقرونان في قرن، وهو الحبل»[١].

وقال ابن منظور(ت٧١١هـ): «وقارن الشَّيءُ الشَّيءَ مقارنة وقرانا: اقترن به وصاحبه واقتران الشيء بغيره وقارنته قرانا: صاحبته»[٢].وهذا المعنى هو ما أكد المعجم الوسيط[٣].

فالاتصال بالشيء ومصاحبته كان هما المعنيّان المعبران من الجانب اللغوي، أما المعنى الاصطلاحي فقد قال فيه المناوي(ت١٠٣١هـ): «الاقتران: كالازدواج في كونه اجتماع شيئين أو أشياء في المعنى من المعاني»[٤].

إنَّ التوافق والتطابق بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي شديد الظهور من أقوال العلماء، والمتجه إلى تحقيق الاجتماع والمصاحبة بين شيئين أو أكثر من شيء.

وعلى هذا المسار كان المعنى النحوي للاقتران عندما وقف عنده الدكتور كريم حسين الخالدي قائلًا: «هو اجتماع شيء بآخر يقتضيه لتبيين المعنى المقصود، فإذا اجتمع شرط وقسم كان الاقتران الجواب بأداة تميّزه، أثره في تعيين نوع ذلك الجواب»[٥].

فالاقتران محرك يضفي بظلاله على جعل النص يتجه نحو معنى آخر بخلاف ما كان عليه.

أما من حيث التأسيس والاستعمال، فقد كانت مؤلفات القرون الأولى خالية من استعمال هذه اللفظة تحديدا، فقد تمثل ذلك في كتاب سيبويه لسيبويه(ت١٨٠هـ) والمقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ)، والأصول لابن السراج (ت٣١٦هـ)، بينما تزاخرت وتزاحمت الكتب التي تلت هذه العصور من حيث(استعمالها)، ولا سيما الشروح منها، ولبيان ذلك التغيير وبناء تصور واضح عن كيفية الأخذ بزمام الاستعمال،

سنعرض عدداً من النصوص تعطي انعكاسا لخطوات ذلك الاستعمال، مرتأيين أن تكون تلك المثل المعروضة من محاور الدراسة، فقد كان النص الأول لابن مالك(ت٦٧٢هـ)، وهو يقول: «ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى مقرون بإلا لفظًا أو معنى، نحو قولك: ما في الدار يزيد، وإنما عندك عمرو»[٦].

فوجوب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر مرتبط باقتران المبتدأ بإلا لفظا أو معنى، وأما النص الثاني فقد كان للمكودي(ت٨٠٧هـ) إذ قال: «إذا اقترن عدا وخلا فالوجه بها فالوجه نصب المستثنى بهما وإنما انتصب؛ لأن ما مصدرية فلا يليها حرف جر»[٧].

إن اقتران عدا وخلا بهما يجعلان المستثنى منتصبًا بهما وذلك لاختصاص(ما) المصدرية بالدخول على الأفعال مما يقتضي عدم مجيء حرف الجر بعدهما.

بينما جاء النص الثالث إيضاحا للمحور الثالث عندما قال الجوهري(ت٨٨٩هـ):«ويشترط في(ما) خاصة ألا يقترن اسمها بأن اقترن بهما امتنع عملها»[٨].

فقد بين أن(ما) الحجازية يمتنع عملها إذا اقتران اسمها بإن، فعند الإعمال لا بدَّ من التنبه لذلك.

فالنظرة الفاحصة في النصوص تعطينا تصورا كاملا عن خطوات الاستعمال لعنصر الاقتران، وبيان كيفية دوره في تغيير الاحكام النحوية، وعلى هدي ذلك التغيُّر يكون فهم مقاصد تلك النصوص.

المبحث الأول:

أثر الاقتران في تغيير الأحكام من حيث التقديم والتأخير:

انطلق النحويون في ضبط قواعد لغتهم وبيان أصولها من مسألتي العامل والرتبة اللتين تمثلان مجالًا تجريديًا مفتوحًا متلازمًا، إذ تأسس نظرية العامل

على أسبقية العامل على معموله هي مثلما تنهض الرتبة على قرينة الاعراب التي هيأت لنظام اللغة مرونة أكبر في تشكيل التراكيب وبيان أنماطها، ومن الواضح أن النحاة وصفوا جهازًا تحكيميًا يشرف على مراقبة مواضع عناصر التراكيب وزودوا هذا الجهاز بسلطة الجواز والوجوب، جواز التقديم والتأخير لبعضها، ووجوب التزام الرتبة الأصلية لبعضها الآخر، إذ لا يجوز نقل عنصر الى موضع غير موضعه الأصلي[٩].

على ضوء هذه النظرية التأصيلية، فيمكن أن نُعرِّف التقديم بأنه: خلاف التأخير وهو أصل في بعض العوامل والمعمولات ويكون طارئا في بعضها الآخر[١٠]، بينما يُعرف التأخير بأنه: حالة من التغيير تطرأ على جزء من أجزاء الجملة، وتوجب وضعه في موضع لم يكن له في الأصل[١١].

فلذلك لم يكن هذان الحكمان بمنأى عن التأخير من نية الاقتران، ولبيان هذا الأثر وقفنا على عدد من المسائل توضح ذلك، وكان منها:

١- امتناع تقديم الخبر المقرون بلام الابتداء:

الأصل المتفق عليه لدى النحاة هو تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، لذلك كان من حقه أن يتأخر عنه وصفا، كما هو متأخر عنه طبعا، وهذا الأصل يمكن العدول عنه، فيتقدم الخبر؛ إلا أن التقديم تمنعه أسباب[١٢]، وقف عندها النحاة وفصَّلوا الكلام فيها، وكان من بين الأسباب المانعة للتقديم أن يكون الخبر مسندًا إلى مبتدأ مقرون بلام الابتداء، وهذا ما أكَّده ابن الناظم(ت٦٨٦هـ)، بقوله: «ومنها أن يكون الخبر مسندا الى مبتدأ مقرون بلام الابتداء، نحو: لزيد قائم»[١٣].

وهذا المنع أخذ به ابن الوردي(ت٧٤٩هـ) ليبين به القضية بقوله: «ومنها أن يكون الخبر مسندا إلى مبتدأ قرن بلام الابتداء»[١٤].

فالخبر يمتنع تقديمه إذا كان مبتدؤه مقرونًا بلام الابتداء، لاستحقاق هذه اللام الصدارة من الكلام، وهذا التعليل هو ما وقف عنده الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، وتوسع فيه ليعطينا تصورًا مقنعًا عن ذلك الامتناع، فقد قال: «فمثل هذا يلزم فيه تأخير الخبر، لأن من لام الابتداء لها صدر الكلام فدخولها على المبتدأ يؤكد الاهتمام بأوليته، فلو قدمت هنا الخبر فقلت: قائم لزيد، وكريم لأنت. لم يسغ لمنافاته لما قُصد بها من التصدير ولأجل أن لها صدر الكلام امتنع تأثر ما دخلت عليه للعوامل القلبية، نحو: علمت لزيد قائم»[١٥].

فبيان السبب هذا يعطينا مقاربة تداولية ويدخلنا في أحد مبادئها وهي القصدية، فتقديم الخبر على لام الابتداء فيه منافاة لتلك القصدية التي هي الصدارة في الكلام ولا يمكن انتزاع هذه الصفة من اللام؛ لأنها صفة ملازمة لها، لا تتأثر وإنما تؤثِّر بما تدخل عليه مثلما تبين ذلك مع الأفعال القلبية التي منعتها من العمل عند دخولها على معمولاتها.

فاقتران اللام بالمبتدأ هو الذي أدى هذا الدور في امتناع تقديم الخبر عليه والحفاظ على هذه الصدارة للمبتدأ.

٢- تقديم الخبر وجوبًا:

إذا كان هناك أسباب تمنع من تقديم الخبر، فإن هناك من طرف آخر أسباب توجب تقديمه، ومن بين تلك الأسباب أن يكون الخبر مسندًا إلى مبتدأ مقرون بإلا لفظًا ومعنًى، فمثال اقترانه بإلا قولنا: ما قائم إلا زيد، واقترانه بإلا معنى، مثل: إنما قائم زيد[١٦].

ولبيان هذه القضية ومناقشة أبعادها جاءت النصوص تبيانا لذلك، ومن بينها نص ابن مالك قال: «ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى مقرون بإلا لفظًا أو معنًى، نحو قولك: ما في الدار زيد، و إنما عندك عمرو»[١٧].

فوجوب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر مرتبط باقتران المبتدأ بإلا من

طرفي اللفظ والمعنى، وهذا ما أيَّده المرادي(ت٧٤٩هـ)، بقوله: «أن يكون المبتدأ مقرونًا بـ(إلا) نحو: ما لنا إلا اتباع أحمد(صلى الله عليه وآله وسلم)، أو معناها وهو: «إنما»، نحو: إنما نائم زيد»[١٨].

فمفهوم الاقتران من حيث اللفظ بائن ومكشوف، أما من حيث المعنى فيحتاج إلى بيان فقولنا: إنما عندك زيد، فعندك خبر مقدم، وزيد مبتدأ مؤخر، وهو محصور فيه، والمعنى ما عندك إلا زيدٌ، فتوصلنا إلى معنى إلا من طريق الحصر بإنما، وهذا ما أفادنا به الأزهري(ت٩٠٥هـ) قائلًا: «مما يجب فيه تقديم الخبر أن يقترن المبتدأ بإلا لفظًا نحو: ما لنا إلا اتباع أحمد(صلى الله عليه وآله وسلم)، فلنا خبر مقدم، واتباع أحمد مبتدأ مؤخر أو يقترن بإلا معنى نحو: إنما عندك زيد، فعندك خبر مقدم، وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه، والمعنى ما عندك إلا زيد»[١٩].

ومن أجل زيادة البيان والوصول إلى الإيضاح بالتمام وبلوغ مقاصد الحصر الوارد في القضية، قال الدكتور محمد فاضل السامرائي: «وأن يكون الخبر محصورا في المبتدأ(مقصورا على المبتدأ) وذلك بأن يقترن المبتدأ بـ(إلا) أو(إنما) نحو(ما خالق إلا الله) ومعنى الحصر هنا أن الخبر وهو(خالق) في المثال الأول منحصر في الله فليست صفة الخلق إلا له سبحانه، فلو قيل:(ما الله إلا خالق) بتقديم المبتدأ لفسد المعنى؛ لأنه يقتضى أن لا صفة لله إلا الخلق، وهو ظاهر الفساد»[٢٠].

إن اقتران المبتدأ بإلا كان العامل الوحيد والموجب في تقديم الخبر، وهذا يعطي للنص بُعدًا دلاليًا بوساطتها يكون الحفاظ على المعنى المترتب على القضية؛ لأن زوال الحصر مخلٌّ بالمعنى، وطاردٌ للمطلوب، وجالب لاختلاف المراد، واختفاء غرض القصد، لذلك جاء الاقتران لتبقى تلك الفوائد حافظةً على

قيمتهاالمعنوية.

٣- تأخير الخبر المقرون بالفاء:

من الموجبات التي تجعل الخبر لا يتقدم على المبتدأ، أن يكون مقرونًا بالفاء، وعند هذه القضية وقفت النصوص من أجل البيان والتبيين:

فمن النصوص التي جاءت إذانا عن وجوب تأخير الخبر المقترن بالفاء، نص ابن مالك، فقد قال: «ويجب تأخير الخبر المقرون بالفاء»[٢١]، وهذا اطمأنَّ له الأشموني(ت٩٠٠هـ)، بقوله: «يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء، نحو: الذي يأتيني فله درهم»[٢٢].

فالنظرة المتأنية في القولين تجعلنا أن نتساءل عن سببين، الأول منهما: سبب دخول الفاء في الخبر، والآخر منع الخبر المقترن لتلك الفاء من التقديم، فللإجابة عن الأول نسوق قول السنهوري(ت٨٨٩هـ) اذ قال: «اذا أُشبه المبتدأ الذي ليس بشرط اسم الشرط دخلت الفاء في خبره كما تدخل جواب الشرط، نحو: الذي يأتيني فله درهم»[٢٣].

إن شبه المبتدأ الذي ليس بشرط اسم الشرط هو الذي جعل دخول الفاء في خبر ممكنًا.

أما التعليل الآخر الذي منع الخبر المقترن بالفاء من التقديم، قد أجاب عنه الشاطبي قائلًا: «لأنه في معنى جواب الشرط، وجواب الشرط لا يتقدم على الشرط، فلذلك ما في معناه»[٢٤]، وهذا ما أكَّد عليه السيوطي(ت٩١١هـ) عندما قال: «لان الفاء دخلت لشبهه بالجزاء، والجزاء لا يتقدم على الشرط»[٢٥].

فلما كان المبتدأ في معنى الشرط امتنع تقديم الخبر عليه، فكما أن الجواب لا يتقدم على الشرط كذلك هنا.

إن أثر الاقتران في التقديم كان واضح الظهور؛ لأن خلافه يجعلنا نقع في تناقض قاعدة أُخرى لا توجب تقديم الجواب على الشرط، لذلك جاء المنع حفاظًا على تلك القاعدة، وهذه لفتة

دقيقة وبراعة مثيرة تقودنا إلى تبصير ترابط وثيق بين القواعد النحوية فيما بينها، من طريق توقف حصول بعضها على بعضها الآخر، استبان عن طريق بيان آثر الاقتران في القضية.

٤ – امتناع تقديم الحال على صاحبها.

يتشابه الحال والخبر من حيث التقديم والتأخير، وكما أن الخبر لا يجوز تقديمه على المبتدأ كذلك الحال لا يجوز أن تتقدم على صاحبها إلا أن جواز مخالفة الأصل ثابت فيهما، ما لم يُعرض موجب للبقاء على الأصل والخروج عنه[٢٦].

ومن موجبات بقاء الحال على الأصل وعدم الخروج عنه، وذلك من طريق امتناع تقديمها على صاحبها إذا كانت مقترنة بـ(إلا) لفظًا أو معنى، مثلما وضَّح ابن الناظم ذلك بقوله: «ويمنع من تقديم الحال على صاحبها أسباب، منها اقتران الحال بـ(إلا) لفظًا أو معنى، نحو: ما قام زيد إلا مسرعًا، وإنما قام زيد مسرعًا»[٢٧].

فامتناع التقديم متوقف على اقتران الحال بـ(إلا) فمتى تحقق الاقتران تحقق الامتناع، وهذا ما أيَّده ابن الصائغ(ت٧٢٠هـ) عندما ذكر مواضع امتناع التقديم، ومنها اقتران الحال بإلا لفظًا ومعنًى[٢٨].

إن اقتران الحال بإلا لفظًا ومعنًى كان تحققه في غاية الدقة، وذلك لما يؤدي التقديم إلى ضياع المعنى وفساده، فجاء الاقتران للحفاظ على الترتيب من أجل الحفاظ على المعنى.

المبحث الثاني:

أثر الاقتران في توجيه الحالات الإعرابية:

لم تكن الحالات الإعرابية لعناصر الكلام بعيدةً عن تأثير الاقتران عليها، فقد تجاوبت الكثير منها لذلك التأثر، مما أدَّت إلى اختلاف حالاتها وتوجهاتها الإعرابية لتنتقل من رفع إلى نصب ومن نصب الى جرٍ أو إلى جزم، ولبيان تلك الآثار الناتجة من الاقتران، وقفنا على عدد من المسائل، يمكن عرضها كالآتي:

١- نصب المستثنى بـ(عدا) و(خلا) إذا قرنتا بـ(ما):

من الألفاظ التي تنضوي مع الاستثناء(خلا، وعدا)، ولهما حكم خاص يتغيَّر بتغيُّر الدواخل عليهما، فإن كان الداخل عليهما يقتضي النصب بعدهما جعلناهما فعلين، وإن كان يقتضي الجر بعدهما جعلناهما حرفين[٢٩].

فمن أنواع الدواخل عليهما(ما) فعند اقترانهما بها، توجب نصب الاسم بعدهما، مثال ذلك على اللفظين: أتاني القوم ماعدا زيدًا، وآتوني ما خلا زيدًا[٣٠].

فحصول نصب الاسم بعدهما لم يكن إلا من طريق اقترانهما بـ(ما) لذلك جاءت أقوال النحاة منبهة بذلك، وكان من بينهم المكودي، مردفًا قوله بالتعليل، وهو يقول: «إذا اقترن عدا وخلا بـ(ما) فالوجه نصب المستثنى بهما وإنما انتصب لأن ما مصدريه فلا يليهما حرف جر»[٣١].

وتابعه ابن طولون وعدَّ هذا الرأي هو متَّجه الجمهور، عندما قال: «إذا اقترن(عدا) و(خلا) بـ(ما) فالواجب نصب المستثنى بهما، وإنما النصب؛ لأن(ما) مصدرية، فلا يليها حرف جر، هذا مذهب الجمهور»[٣٢].

فانتفاء الحرفية هي التي أوجبت لهما الفعلية من طريق اقترانهما بـ«ما» المصدرية والتي تخص بالدخول على الأفعال، وهذا يقتضي تغيَّر حالة الإعراب باتِّجاه النصب، وكل ذلك الأمر تحقَّق من طريق الاقتران.

٢- نعت المنادى المضاف المقرون بـ«ال» بين الرفع والنصب:

ينقسم تابع المنادى المضاف على عدَّة أقسام، ومن بين تلك أقسام النعت المضاف المقرون بـ«ال»، فإذا كان النعت على الحالة تلك، أجاز النحاة فيه الرفع والنصب»[٣٣].

وعلى أثر هذا الاقتران ساره النحويون في بيان مواقفهم، ومن بينها ما ذكره المرادي بقوله: «وإن كان مضافا مقرونًا بـ«ال» أو مفردًا ففيه وجهان:

الرفع اتباعا للفظ المنادى، والنصب اتباعا لمحله»[٣٤].

فالنعت المقرون بـ(ال) فيه وجهان من حيث الإعراب، إذا كان مضافًا، فوجه الرفع اتباعًا للفظ المنادى، أما وجه النصب مراعاة لمحل المنادى؛ لأن محله النصب، لذلك اقتضى أن يكون النعت أيضا متابعًا للمحل وذلك وفقًا على المفعولية، وهذا ما أكَّده ابن هشام عندما ذكر أن النعت المضاف المقرون بـ«ال" يجوز فيه الرفع والنصب[٣٥].

ومسانِدًا لتلك الأقوال، جاء قول الأشموني، وفيه قال: «المضاف المقرون بـ«ال»... تقول: «يا زيدُ الحسنُ الوجه و الحسنَ الوجه» النصب اتباعًا للمحل، والرفع اتباعا للفظ؛ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الكلمة»[٣٦].

إن وجهيَّ الرفع والنصب أتيا نتيجة الاقتران، وفي هذا دلالة واضحة على أن التَّجرد يخرجه من تحمل الوجهين، ويضعه ضمن تحمل حالة واحدة من الإعراب، فالوجهان من طريق الاقتران وقد جاء تحقق أحدهما بالنصب على اعتبار محل المنادى وفيه يكون النصب على المفعولية إذا جاء النصب متابعًا لذلك، أما وجه الرفع فعلى اعتبار اللفظ.

٣- المضارع المقترن بالفاء أو الواو وجواز الأوجه الثلاثة فيه بعد جزاء الشرط:

يترتب على المضارع المقرون بالفاء أو الواو، والواقع بعد جزاء الشرط ثلاث حالات إعرابية على وجه الجواز، وهذه الحالات هي الجزم والرفع والنصب، فالجزم على العطف، والرفع على الاستئناف، والنصب بأن مضمرة[٣٧].

وهذه الوجوه الثلاثة التزم المضارع بها نتيجة اقترانه بالفاء أو الواو، مثلما ذهب إلى بيان هذه القضية أرباب النحو، وكان من بينهم ابن الناظم، فقد قال: «إذا جاء بعد جواب الشرط المجزوم مضارع مقرون بـ«التاء"أو «الواو"جازه جزمه عطفًا على الجواب، ورفعه على

الاستئناف، ونصبه على إضمار «أن»»[٣٨].

وإليه ذهب المرادي عندما قوّى رأيه بدليل سماعي تمثل بالقراءة القرآنية، فقد قال: «إذا أخذت أدوات الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع مقترن بالفاء أو الواو، جاز جزمه عطفًا على الجواب، ورفعه على الاستئناف، ونصبه على إضمار «أن»، وقرئ بالثلاثة قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٣٩] [البقرة:٢٨٤][٤٠].

أما الأشموني فقد عدَّ القراءة سندًا في تقوية رأيه، وبيان الوجوه المحتملة بعد اقتران المضارع بالفاء والواو[٤١].

إن حصاد تلك الوجوه الثلاثة لم يأتِ إلا بتأثير الاقتران بالمضارع من طريق الفاء أو الواو، وتغيير دلالة كل حالة وفق ما يقتضيه الإعراب، وهذه لفتة لطيفة جنى ثمارها النحاة من طريق الاقتران.

٢- جواز الجزم والنصب في المضارع المقرون بالواو أو الفاء الواقع بين الشرط وجوابه:

لما كان المضارع المقرون بالفاء أو الواو الواقع بعد جزاء الشرط وجوابه، له ثلاث حالات إعرابية، فإن المقرون نفسه إذا توسط بين الشرط وجزائه سقطت إحدى تلك الحالات وأصبحت الحالات اثنتين، وهما الجزاء والنصف، أما الرفع فلا.[٤٢]

ومن الأقوال التي جاءت لبيان الحالتين، قول المرادي، فقد قال: «إذا وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط وجزائه جاز جزمه عطفًا على فعل الشرط، ونصبه بإضمار «أن" وامتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل الجزاء»[٤٣].

فالمضارع المقرون بالفاء أو الواو كان فضلًا عن وقوعه بين الشرط وجزائه، فقد تأثر بعامل الاقتران مما جعله يحتمل الوجهين بدلًا من ثلاثة أوجه، لسقوط وجه الرفع من الاحتمالات وذلك

لامتناع الرفع على الاستئناف قبل الجزاء وهذا ماستأنس به الأزهري قائلًا: «وإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظًا أو محلًا ويجوز النصب بأن مضمرة وجوبًا بعد الفاء أو الواو... وامتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب»[٤٤].

إن الأزهري تناول القضية أكثر من طرف، فقد كان وجه الجزم مشروطًا باقتران الفاء او الواو، وذلك بالعطف على الشرط المجزوم من حيث اللفظ أو المحل وعلى هذا لا يمكن التفلت من وجه الجزم مادام الأمر محصورًا بين اللفظ او المحل، ثم ألحق بوجه الجزم وجهٌ آخرٌ وهو النصب من طريق اضمار «أن»؛ لأنه يضمر وجوبًا بعد الواو، أما الرفع فقد كان هو المرفوض في القضية لعدم اكتمال شرطه وهو الوقوع قبل الجزاء، وهذا ما جعله ضمن مضمار الامتناع؛ لأن الاستئناف قبل الجواب لا يصح.

ولم يكن هذا بعيدًا عن ميدان المحدثين، فقد كان لهم الرأي نفسه في القضية ولأجل الايضاح وقفنا على قول الدكتور فاضل السامرائي، فقد قال: «إذا جئت بفعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء بعد فعل الشرط، جاز فيه وجهان: الجزم على الاتباع، والنصب، تقول: «إن تضرب خالدًا وتهنه أغضب عليك»، وتقول:(إن تضرب خالدًا وتهينه أغضب عليك) فالجزم على العطف والنصب على المعية وتقول:(إن تعنف أخاك فتغضبه لا أكلمك، بالجزم تقول:(إن تعنّف أخاك فتغضبه لا أكلمك، بالنصب على السببية»[٤٥].

وبهذا الكلام المشفوع بالأمثلة التي أعطت للقضية بيانًا شافيًا، تبين فيه عن كيفية استعمال الاقتران وجعله مسوغًا لوضع التراكيب في مختلف الوجوه الإعرابية فضلًا عن عامل الموقعية من طريق اقتران المضارع بالفاء

أو الواو.

المبحث الثالث:

أثر الاقتران في تغيير الأحكام النحوية من حيث القبول والرّدّ:

يعدُّ الذوق النحوي ركنًا أساسا من أركان قبول عدد من القضايا النحوية أو رفضها، معتمدًا في ذلك على الأحكام والقواعد التي أقرَّوها وتعارف عليها الوسط النحوي[٤٦]، وبناءً على هذا الترتيب سيكون عرض تلك القضايا:

١- جواز إضافة اسم الفاعل المقرون بالألف واللام إلى معموله إذا كان مثنى أو مجموعًا:

يتوقف هذه القضية على حكم قائم على القبول وهو الجواز، والمتمثل بجواز إضافه اسم الفاعل على المقرون بالألف واللام الى معموله إذا كان مثنى أو مجموعًا، لذلك كان بدء الكلام عليه من طريق ابن مالك وهو يقول: «ثم نُبِّهت على أن المقرون بالألف واللام يجوز أن يضاف إذا كان مثنى أو مجموعًا على حدّه إلى المفعول به مطلقًا»[٤٧].

فجواز الإضافة متوقف على اقتران اسم الفاعل بالألف واللام مع اشتراط التثنية والجمع، وهذا الكلام هو ما أكَّده ناظر الجيش(ت٧٧٨هـ)، بقوله: «فتجوز في صورتين... الثانية: أن يكون اسم الفاعل مقرونًا بالألف واللام وهو مثنى أو مجموع»[٤٨].

وبهذا أصبح حكم الجواز هو العامل الأهم في القضية ويتأتى ذلك من طريق اقتران اسم الفاعل بالألف واللام فضلًا عن جعله مثنى أو مجموع، فإن تحقق ذلك أصبح الجواز واردًا في القضية.

٢- وجوب مطابقة اسم التفضيل لموصوفه عند اقترانه بـ«أن»:

إن أحكام اسم التفضيل تنقسم على ثلاثة أقسام: أحدها: ما يجب فيه أن يكون مطابقًا لموصوفه عند اقترانه بـ(ال)، الثاني: ما يجب فيه ألا يطابق، بل يكون مفردًا مذكرًا على كل حال، والثالث:

ما يجوز فيه الوجهان، وهو المضاف لمعرفة[٤٩].

والحالة الأولى هي التي ستكون ضمن ميدان دراستنا، لتأثرها بـ(ال) إذ تجعله مطابقًا لموصوفه من حيث الإفراد والتثنية، والتذكير والتأنيث، والجمع، فقد اهتم النحويون لهذا الجانب، كما اهتموا بغيره من أجل رصد تلك الحالات التي تلاحق موصوف اسم التفضيل عند تغيَّر اسم التفضيل، ومن الأقوال بهذا الصدد يقول ابن الوردي: «ويجب أن يطابق المقرون بأل ما هو له كزيد الأكبر الزيدان الأكبران، الزيدون الأكبرون، هند الكبرى، الهنديان الكبريان، الهندات الكبريات أو الكُبر»[٥٠].

وهذا الكلام هو ما سعى ناظر الجيش لذكره قائلًا: «أن تُقرن بـ(ال) وتلزم معها مطابقته لما هو له، في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث»[٥١]، وهذا ما ذهب إليه الأزهري، موافقًا من سبقه من الأقوال في مطابقة اسم التفضيل لموصوفه في الحالات آنفة الذكر[٥٢].

فقد تعددت الحالات المترتبة على اسم التفضيل وموصوفه، وذلك من طريق اقترانِه بـ(ال) مما جعل الحكم فيه واجب المطابقة.

وما تثير انتباهنا أن الحالة التي تظهر عليها اسم التفضيل من حيث المطابقة عند اقترانه بـ(ال) لم تكن دونما سبب، بل هناك سبب يَظهر بقراءة ما وراء النص للوصول إليه، وهذا ما ألفناه عند ابن مالك، وهو يقول: «إنَّ أفعل التفضيل منع التأنيث والتثنية والجمع لشبهه بـأفعل التعجب به ولا يكمل شبهه الا بتنكره؛ لأنه حينئذٍ يكون مثله لفظًا ومعنًى، فإذا قُرِنَ بـالألف واللام نقص شبهه به نقصانًا بينًا، فزال عنه ما كان له بمقتضى كمال الشبه من منع التأنيث والتثنية والجمع، واستحق أن يطابق ما هو له كغيرهِ من الصفات المحضة، فيقال: جاء الرجل الأكبر، والمرأة الكبرى، وجاء

الرجلان الأكبران، والمرأتان الكبريان، وجاء الرجال الأكبرون والأكابر، والنسوة الكبريات والكُبَر»[٥٣].

إن الشبه القائم بين المتعجب به واسم التفضيل على التنكير من حيث اللفظ والمعنى، هو الذي منع التأنيث و التثنية والجمع، أما عند اقترانه بـ(ال) فيزول ذلك الشبه وينتفي مما يوجب ظهور المطابقة بينهما على وفق تلك الحالات.

فقد استجلى دور الاقتران بـ(ال) عند تلازمه الموصوف، مما يوجب أن يكون مطابقًا لما قبله في الحالات، أما بمجرد إزالة(ال) يكون الحكم متغيرًا ويسقط وجوب المطابقة، وهذا مسلك فذّ جعله النحويون ضابطًا لتلك القاعدة.

٣- وجوب إظهار «أن» مع الفعل المقرون بـ«لا»:

يُقيد النحاة عددًا من الحروف بالاختصاص، ومن بينها «أن» الناصبة للفعل المضارع، فقد اختصت من بقية نواصب الفعل المضارع، بأنها تعمل مظهرة ومضمرة، فعلى هدي الظهور والإضمار يترتَّب عليه أحكام من حيث الوجوب والجواز[٥٤]. وهذه الحالة تنص على «أنّ» تظهر وجوبًا وجوازًا إلا أن هذا الظهور الوجوبي لا يتحقَّق إلا من طريق اقتران «أن» مع الفعل المقرون بـ«لا».

ولدراسة هذه القضية، نورد عددًا من النصوص فيها تتحقق الغاية المرجوَّة، ومنها نص لابن الناظم، قال: «أما لام الجر:(فلأن) مع الفعل بعدها ثلاثة أحوال: وجوب الإظهار، ووجوب الاضمار، وجواز الأمرين، فيجب الإظهار مع الفعل المقرون بـ(لا)، كقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ﴾ [سورة الحديد: ٢٢][٥٥].

وإلى هذا الكلام ذهب ابن القيِّم معبراً عن القضية بالفكرة نفسها، إلا أنه لم يترك «لا» مطلقةً، بل قيدها بالنفي

والزيادة، لذلك قال: «فان اقتران الفعل بعدها بـ(لا) التزم إظهار أن... وسواء كانت «لا» نافية كقوله تعالى:﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾[سورة النساء:١٦٥]، ونحو كثيرة أو زائدة مؤكدة، نحو:﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ﴾ [سورة الحديد:٢٢]»[٥٦].

فوجوب الإظهار لـ «أن"مع الفعل جاء نتيجة اقتران هذا الفعل بـ«لا» وعلى هذا الأساس كان ظهورها فاصلًا بين «لام"الجر و «لا» النافية؛ لأنَّ عدم ظهورها كان يؤدي إلى اجتماع لامين، مثلما علَّل ذلك الصبَّان، بقوله: «وجوب اظهارها مع المقرون بلا كراهة اجتماع اللامين»[٥٧].

فالاقتران هنا أدى دوره المتميز لحلِّ قضية كبيرة وهي اجتماع اللامين، وبه أصبح احتمال الوقوع، فيه مستحيلًا، فوجوب الإظهار لـ«أن"كان نتيجة اقتران الفعل بـ«لا»،وهذه لطيفة قذفها النحويون في هذا الموضع ليدللوا بها على براعة أفكارهم، ودقة معالجتهم للاحتمالات الواقعة من طريق مجموعة من السبل كان الاقتران واحدًا منها.

٤ – عدم جواز إعمال «ما» الحجازية عند اقتران بـ«أن"عند الحجازيين:

من الحروف الناسخة التي تعمل عمل كان «ما»، وهذا الحرف عند بني تميم لا يعمل شيئًا، فتقول: «ما زيدٌ قائمٌ» بينما عند الحجازيين فهو حرف عامل عمل «ليس»، فيرفعون بها الاسم، و ينصبون بها الخبر[٥٨].

ولبيان أثر هذا الاقتران ذكر ابن هشام إنَّ الحجازيين لا يجيزون إعمال«ما» إذا اقترنت بـ«أن»[٥٩].

وإلى عدم الجواز كان ذاهبا الجوجري(ت٨٨٩هـ)، فقد قال: «ويشترط في «ما» خاصة ألَّا يقترن اسمها بـ«أن"الزائدة فإن اقترنت بها امتنع

عملها»[٦٠].

فعدم جواز اقترانها بـ(أن) من شروط قبول عملها عمل «ليس» أما إذا اقترنت فإنها تبطل عن العمل، ولعلَّ من المفيد أن نشير إلى السبب الذي يقف وراء عدم جواز إعمال «ما» عنده اقترانها بـ«أن"و لإيضاحه، قال العكبري(ت٦١٦هـ): «إن(ما) للنفي و(إن) تكون للنفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إثباتًا فكذلك لفظ النفي وإن لم ترد به النفي»[٦١].

فنفي النفي لما كان اثباتًا كان عدم جواز إعمالها عند الاقتران بـ «أن"سببًا في عدم تحقُّق ذلك، وكل ذلك جعل الاقتران يؤدي دوره الأساس في توجيه الأحكام النحوية.

الخاتمة:

لكل عمل نهاية، ونهاية مطافي تمثلت بقطوف ثمارها المبانه بالقضايا التي أوردناها وناقشنا أبعادها في ثنايا البحث، والتي اقتضت أن تكون وفق العرض الآتي:

١- توافق وتطابق بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي على أن الاقتران هو تحقُّق الاجتماع و المصاحبة بين شيئين أو أكثر من شيء.

٢- ظهور هذا المفهوم بشكل واضح في الشروح النحوية وتعليقاتها على خلاف الكتب المتقدمة التي خلت منها كمفهومه المحدد.

٣- توجُّه كل مجموعة من قضايا البحث إلى الانضواء تحت مسمى واحد، ممَّا سمحت بظهور الدراسة وفق محاور ثلاثة، تمثلت الأولى منها ببيان أثر الاقتران في الأحكام من حيث التقديم والتأخير، والثاني ببيان أثره في الحالات الإعرابية، أما الثالث فجاءه ليعرض أثره في الأحكام من حيث القبول والرد.

٤- امتناع تقديم الخبر المقرون بلام الابتداء اعطانا مقاربه تداولية بتحقق أحد مبادئها وهي القصدية؛ لأن التقديم يلغي القصدية المتمثلة بالصدارة في لام

الابتداء.

٥- بيان أثر الاقتران في التقديم والتأخير كان له الدور في الحفاظ على دلالة التراكيب وقد جاء ذلك بتقديم الخبر وجوبًا إذا أسند إلى مبتدأ مقرون بـ(إلا) لفظًا ومعنًى.

٦- إنَّ اقتران عدد من الالفاظ بحروف معينة أعطاها التخصص في العمل، ومحددًا توجهها، مثلما لاحظنا ذلك مع(عدا، وخلا) عند اقترانهما بـ «ما» المصدرية يكونان فعلين وينصبان ما بعدهما.

٧- إضافة الاقتران لعدد من التراكيب النحوية أكثر من وجه إعرابي، وقد ظهرت بوساطة عدد من القضايا التي ناقشناها في المبحث الثاني، مثل نعت المنادى المضاف المقرون ب(ال) عندما احتمل الرفع والنصب.

٨- تنوع أحكام كثير من القضايا من حيث الوجوب والجواز والامتناع تجلى ذلك من طريق الاقتران وهذا ما ألفناه في وجوب مطابقة اسم التفضيل لموصوفه عند اقترانها ب(ال).

٩- فضلًا عمّا تقدَّم من فوائد ثمينة تحققت بالاقتران هناك فوائد أخرى نثرت بين أثناء البحث، لم يتسع المقام لعرضها، واكتفينا بما عرضنا لبناء تصوُّر عن الصفوة الصافية عن نتائج البحث.

«والحمد لله في البدء وفي الختام»

الهوامش:

١- شمس العلوم ودواء كلام العرب من العلوم: ٨/ ٥٤٦٦.

٢- لسان العرب: ٧/ ٩٢٠ مادة(قرن).

٣- ينظر: المعجم الوسيط: د. إبراهيم أنيس وآخرون: ٢/ ٧٣٠.

٤- التوقيف على المهمات التعاريف: ١/ ٥٨.

٥- الفكر النحوي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل: ١٦٩.

٦- شرح التسهيل: ١/ ٢٨٩.

٧- شرح المكودي: ١٢١.

٨- شرح شذور الذهب: ١/ ٣٧٩.

٩- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة، دارسة تحليلية نقدية: ١٣.

١٠- ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. سمير اللبدي:١٨٣.

١١- ينظر: نفسه: ٩.

١٢- ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ١١٤.

١٣- نفسه: ١١٦.

١٤- تحرير الخصاصة وتيسير الخلاصة:١٠١.

١٥- المقاصد الشافية: ٢/ ٧٥.

١٦- ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: للأستراباذي: ١/ ٢٣٤.

١٧- شرح التسهيل: ١/ ٢٨٩.

١٨- شرح الألفية لابن مالك: ١/ ١٩١- ١٩٢.

١٩- شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٩٦.

٢٠- النحو العربي أحكام ومعان: ١/ ١٩٨-١٩٩.

٢١- شرح الكافية الشافية: ١/ ١٥٨.

٢٢- شرح الأشموني: ١/ ٢٢.

٢٣- شرح الآجرومية في علم العربية: ١/ ٢٦٢.

٢٤- المقاصد الشافية: ١/ ٨١.

٢٥- همع الهوامع: ١/ ٣٣١.

٢٦- ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٥١.

٢٧- شرح ألفية ابن مالك: ٣٢٢.

٢٨- ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٨٣.

٢٩- ينظر: شرح الألفية ابن مالك: ٣٠٧-٣٠٩٠.

٣٠- ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٤٩.
٣١- شرح المكودي: ١٢١.
٣٢- شرح ابن طولون: ١/ ٤٠٢.
٣٣- ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ١٦٧-١٦٩.
٣٤- شرح الألفية لابن مالك: ١/ ٦٥٩.
٣٥- ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ١٦٩.
٣٦- شرح الأشموني: ٣/ ٣٢.
٣٧- ينظر: ارشاد السالك: ابن القيم: ٢/ ٢٠٤.
٣٨- شرح الألفية: ٧٠٢.
٣٩- ينظر: اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: ١/ ٢١٤.
٤٠- شرح الألفية لابن مالك: ٢/ ١٦٩-١٧٠.
٤١- ينظر: شرح الأشموني: ٣/ ٢٦٦.
٤٢- ينظر: شرح الألفية لابن مالك: ٢/ ١٧٠.
٤٣- نفسه: ٢/ ١٧٠.
٤٤- شرح التصريح على التوضيح: ٤/ ١٩٦.
٤٥- معاني النحو: ٤/ ١٠٠.
٤٦- ينظر: الاحكام التقويمية في النحو العربي: ٢١-١٣٥.
٤٧- شرح التسهيل: ٢/ ٤١٢.
٤٨- تمهيد القواعد: ٦/ ٢٧٤٨.
٤٩- ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٢٥-٤٢٦.
٥٠- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:٢٢٦.
٥١- تمهيد القواعد.
٥٢- ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣/ ٣٤٦.
٥٣- شرح التسهيل: ٢/ ٣٨٨.
٥٤- ينظر: شرح ابن عقيل: ٤/ ٦-٧.
٥٥- شرح ألفية ابن مالك: ٦٧٢.
٥٦- ارشاد السالك: ٢/ ٣٥٩.
٥٧- حاشية الصبان: ٣/ ٤٣٧.
٥٨- ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٤٠-٢٤١.
٥٩- ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٢٢-٢٢٣.
٦٠- شرح شذور الذهب: ١/ ٣.
٦١- علل البناء والإعراب: ١٣١.

المصادر والمرجع:

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء (ت١١١٧هـ)، وضع حواشيه: الشيخ أنس مهرة، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢- الأحكام التقويمية في النحو العربي (دراسة تحليلية)، د. نزار بنيان، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠١١م.

٣- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية : د. دليلة مزوز، ط١، عالم الكتب الحديث، بيروت –لبنان، ١٤٣٢ه-٢٠١١م.

٤- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية (ت:٧٦٧ هـ)، ومعه كتاب تمرين الطلاب في صناعة الإعراب: للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تح: محمود نصار، ط١ دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، وبذيله مختصر مصباح السالك إلى أوضح المسالك: د. بركات يوسف هبود، ط١، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٦- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: ابن الوردي (ت٧٤٩هـ)، تح: عبدالله الجاموس،ط١،مكتب الجويني لتحقيق التراث، دمشق، ١٤٣٠ه-٢٠٠٩م.

٧- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المناوي(ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، للصبان (١٢٠٦هـ)، ومعه شرح الشواهد

للعيني، تح: د.عبدالحميد هنداوي، ط١، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٩- شرح الآجرومية في علم العربية: علي بن عبدالله السنهوري(ت٨٨٩هـ)، تح: د.محمد خليل بن عبدالعزيز شرف، ط١، دار السلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٧ه – ٢٠٠٦م.

١٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠هـ)، قدم له : حسن محمد، ط١، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ١٤٢٩هـ – ١٩٩٨م.

١١- شرح الألفية لابن مالك: الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تح: د.فخر الدين قباوة، ط١، دار مكتبة المعارف، بيروت – لبنان، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٢- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم (٦٨٦هـ)، تح: د.عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت لبنان.

١٣- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين بن مالك (٦٧٢هـ) تح: محمد عبد القادر وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٤م.

١٤- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، تح: علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

١٥- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) وبهامشه حاشية العلامة الألمعي المتقن الشيخ يس بن زين العابدين العليمي، راجعه: إسماعيل عبدالجواد، تح: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية.

١٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين الجوجري (٨٨٩هـ)، تح: نواف بن جزاء الحارثي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.

١٨- شرح ابن طولون على الألفية ابن مالك: أبو عبدالله بن طولون (ت٩٥٣هـ)، تح: عبدالحميد جاسم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل الهمداني (ت: ٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدين عبدالحميد، ط١، دار ابن كثير، دمشق - سوريا، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

٢٠- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، قدم له: د. أميل بديع يعقوب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ١٤٢٨هـ -٢٠٠٨م.

٢١- شرح الكافية الشافية، أو عبدالله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تح: علي محمد وعادل أحمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٠ه - ٢٠٠٠م.

٢٢- شرح المكودي: أبو زيد عبدالرحمن صالح المكودي (٨٠٧هـ) على الألفية في علمي الصرف والنحو، ضبطه: إبراهيم شمس الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.

٢٣- شمس العلوم ودواء كلام العرب من العلوم: نشوان بن سعيد

الحميري (ت٥٧٣هـ) تح: د. حسين بن عبدالله العمري وآخرون، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دمشق– سوريا، ١٤٢٠هـ –١٩٩٩م.

٢٤– الفكر النحوي العربي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل : د.كريم ناصح الخالدي، ط١، دار الرضوان، عمان – الأردن، ١٤٣٧هـ –٢٠١٦م.

٢٥– الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ(سيبويه) (ت١٨٠هـ) تح: عبدالسلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٢٦– اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تح: محمد عثمان، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة –مصر، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٢٧– اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن ابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة–المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م.

٢٨– لسان العرب، جمال الدين بن منظور (٧١١هـ) تح: عامر أحمد حيدر، مراجعة: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م.

٢٩–معاني النحو: د.فاضل السامرائي، ط١، دار إحياء التراث العربي،بيروت–لبنان، ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.

٣٠– معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د.محمد سمير اللبدي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الفرقان – الأردن، ١٩٨٥م.

٣١– المعجم الوسيط: د.إبراهيم أنيس وآخرون، ط٢، دار الأمواج، بيروت– لبنان، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٣٢- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي (ت:٧٩٠هـ)، تح: أ. د. محمد ابراهيم البنا، ط١، جامعة أم القرى مكة المكرمة- السعودية، ١٤٢٨هـ_٢٠٠٧م.

٣٣- النحو العربي أحكام ومعان، كتاب منهجي يجمع بين الأحكام النحوية ومعاني النحو بحسب موضوعات الألفية: د.محمد فاضل السامرائي، ط١، دار ابن كثير، دمشق- سوريا، ١٤٣٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي (ت٩١١) تح : أحمد شمس الدين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.